

سياسة الخصوصية لمراجعي عيادات نايل الطبية

تسري هذه السياسة على كافة مراجعي شركة عيادات نايل الطبية وما يتعلّق ببياناتهم الشخصية والصحية لدى الشركة، ويُعدّ استخدام موقع عيادات نايل الطبية إقرارًا بالاطلاع على كافة شروطها وأحكامها وموافقةً على الالتزام بها، وتحتفظ شركة عيادات نايل الطبية بحقها في تعديل الشروط والأحكام في أيّ وقت مع أو بدون إشعار المراجعين وتسري هذه التعديلات بعد نشرها على الموقع أو التطبيق الإلكتروني، كما تسري هذه الشروط والأحكام على كافة المنتجات والسلع والخدمات المعروضة في الموقع، ويقع على عاتق المراجع قراءة الشروط والأحكام عند استخدام الموقع وتترتب حقوقه ومسؤولياته تبعًا لما ورد بها، وتُعدّ الموافقة على بنود وأحكام هذه السياسة إقرار رسمي وصحيح من حيث سلامة استخدام البيانات من قبل شركة عيادات نايل بصفتها الشركة المالكة للموقع في حدود الحاجة لاستخدامها ولا يُمنع المراجع على ذلك، وعلى هذا الأساس يكون الاتفاق بين المراجع والشركة، وبناءً على الاتفاق على ما ورد في الشروط والأحكام يتم تقديم الخدمات للمراجع من خلال المنصة.

أولاً: التعريفات:

يُقصد بالمصطلحات والمسئوليات الآتية -أينما وردت في هذه الشروط والأحكام- المعاني والألفاظ الشارحة لها أمامها: ما لم يقتضِ النص خلاف ذلك:

- **المراجع:** المريض أو المراجع لأيّ فرع من فروع عيادات نايل لتلقيّ التشخيص والعلاج.
- **الشركة:** شركة عيادات نايل الطبية بالسجل التجاري رقم: (١٠١٠٣٣٢٧١٣)، وتاريخ ٢٧/٠٤/١٤٣٣هـ، وجميع فروعها والشركات التابعة لها بأي شكل من الأشكال.
- **الخدمة / الخدمات:** هي جميع الخدمات المقدمة من شركة عيادات نايل الطبية.
- **الموقع:** الموقع الإلكتروني لشركة عيادات نايل الطبية بجميع الأشكال التي يمكن تشغيله بها ومنها التطبيق الإلكتروني في حال إنشاء تطبيق لتقديم خدمات المعمل فيه على سبيل المثال لا الحصر.

ثانياً: التزامات ومسؤوليات المراجع بصحة بياناته الشخصية في الاستخدام

- يجب أن يكون المراجع مكتسباً للأهلية والصفة النظامية، ويُعدّ استخدام الموقع إقراراً منه بذلك، وتحتفظ الشركة بكافة حقوقها النظامية والمالية في حال تبين خلاف ذلك.
- يتعهد المراجع بصحة البيانات والمعلومات المقدمة لموظفيّ العيادات، ويكون مسؤول عن تحديث بياناته الشخصية عند حصول أي تغيير فيها، وسيتم استخدام هذه البيانات لتقديم أفضل مستوى من الخدمة في حدود الأغراض المخصصة لها وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
- يكون المراجع مسؤولاً عن حماية بياناته الشخصية، ويتحمّل المراجع وحده الأضرار الناتجة عن مشاركة أيّ من بياناته الشخصية الخاصة أو رقم ملفه والتي قد تسوّغ انتحال شخصيته وتلقي معلومات عنه، ولا تتحمّل الشركة المسؤولية عن أيّ أضرار مباشرة أو غير مباشرة نتيجة استخدامها من الغير.
- يتحمّل المراجع وحده المسؤولية الكاملة عن أيّ مخالفة لأحكام وشروط هذه السياسة، و/أو توجيهات من الشركة. و/أو أيّ مخالفة في استخدام الموقع بشكل مباشر أو غير مباشر، سواءً بقصد أو بغير قصد.

- تُخلى مسؤولية الشركة عن أيّ أخطاء أو مُخالفات يرتكبها المُراجع أثناء الاستخدام، ويتحمّل المُراجع وحده كافة التعويضات المترتبة عن أيّ أضرار ناجمة عن الاستخدام، ما لم يتبين أن الخطأ قد تم نتيجة أعطال تقنية تُقرّها وتحمّلها الشركة

ثالثاً: حقوق المُراجع فيما يخص بياناته الشخصية

- للمُراجع طلب تصحيح أو تعديل أو تحديث بياناته الشخصية في حال كانت غير صحيحة أو ناقصة أو غير مُحدّثة، وتتم مُراجعة الطلب من الشركة والمُوافقة عليه أو رفضه بناءً على ما تقتضيه الحاجة وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
- بما لا يُخلّ في حق الشركة بحماية بيانات المُراجع وبما لا يُخلّ بالأحكام المُشار إليها في هذه المادة، للمُراجع الوصول إلى بياناته الشخصية المتوفرة والمسجّلة لدى الشركة وفقاً للإجراءات والضوابط التي تُحددها الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
- للمُراجع طلب تقديم نسخة من بياناته الشخصية بصيغة مقروءة وواضحة في حال تعدّر ذلك.
- للمُراجع الرجوع عن موافقته المُقدّمة من قبل عن مُعالجة بياناته الشخصية وإشعار الشركة بذلك، وللشركة مُراجعة الطلب وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
- للمُراجع رفع طلب إتلاف بياناته الشخصية بعد انتهاء الغرض من جمعها، وتتم مُراجعة الطلب من الشركة، وللشركة الاحتفاظ بها بعد انتهاء الغرض من جمعها إذا تمت إزالة كل ما يؤدي إلى معرفة صاحبها على وجه التحديد، ويتم ذلك وفقاً لما نصّت عليه الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

رابعاً: الإفصاح عن البيانات الشخصية

- تلتزم الشركة بعدم الإفصاح عن البيانات الشخصية للمُراجع إلا في الحالات التي تقتضيها الأنظمة ذات العلاقة، مثل الامتثال للتعليمات النظامية أو بناءً على طلبات رسمية من الجهات المختصة.
- في حال ضرورة نقل البيانات إلى جهة خارجية (مثل مزودي الخدمات الطبية أو القانونية)، وتلتزم الشركة بضمان أمان البيانات في جميع مراحل النقل والمُعالجة.

خامساً: الأمان وسريّة البيانات

- تتولى الشركة حفظ جميع البيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالمُراجعين أو المتعلقة بأيّ غرض من أغراض الاستخدام وفق الآلية المعتمدة للحفظ.
- لا يجوز للشركة ولا للمستخدمين استعمال، أو استغلال أيّ بيانات، أو معلومات، أو مستندات بأيّ طريقة تخالف الغرض الأساسي لاستخدامها، ويتحمّل المخالف المسؤولية الكاملة عن مخالفته، وللطرف المتضرر المطالبة بكافة التعويضات المترتبة على ذلك.
- دون مُخالفة ما جاء في الفقرة (٢) أعلاه، يحق للشركة تقديم كافة الوثائق والمستندات والبيانات والمعلومات اللازمة للجهات المختصة واستعمالها واستخدامها في الحدود اللازمة متى دعت الحاجة لذلك.
- للشركة اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والوسائل التنظيمية والإدارية والتقنية بما يضمن المحافظة على البيانات الشخصية للمُراجعين، بما في ذلك عند نقلها، وذلك وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

- تلتزم الشركة باتخاذ جميع الإجراءات الفنية والتنظيمية اللازمة لحماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به أو التعديل أو الإفشاء أو التلف.
- للشركة اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والوسائل التنظيمية والإدارية والتقنية بما يضمن المحافظة على البيانات الشخصية للمراجعين، بما في ذلك عند نقلها، وذلك وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.
- تُجرى مراجعات دورية لضمان الامتثال للأنظمة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وتحديث السياسات والإجراءات بما يتوافق مع التغييرات التقنية والتشريعية.

سادساً: الإخطار في حالة حدوث اختراقات أمنية

- تُشعر الشركة المراجع عند علمها بحدوث أيّ تسريب للبيانات الشخصية أو تلفها أو وصول غير مشروع إليها أو في حال وقوع أيّ ضرر على بيانات المراجع يتعارض مع حقوقه أو مصالحه وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

سابعاً: الاحتفاظ بالبيانات

- يتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية والصحية للمراجعين في سجلهم الخاص للمدة اللازمة لتحقيق الأغراض التي جُمعت من أجلها، أو وفقاً لما تقتضيه الأنظمة، ومن هذه البيانات على سبيل المثال لا الحصر؛ (الاسم، والهوية الوطنية، العمر، التاريخ الطبي، البيانات المالية المدخلة من المراجع، ...).
- في حالة انتهاء فترة الاحتفاظ، تلتزم الشركة بإتلاف البيانات الشخصية بطريقة آمنة. ما لم تكن هناك حاجة نظامية للاحتفاظ بها.

ثامناً: تعديل سياسة الخصوصية

- تحتفظ الشركة بالحق في تعديل سياسة الخصوصية هذه من وقت لآخر بما يتماشى مع التغييرات التشريعية أو التقنية.
- في حال حدوث أيّ تغييرات جوهرية أو تحديثات على المنصة، فتقوم الشركة بإشعار المراجعين بالتحديثات التي طرأت على المنصة من خلال نشر النسخة المحدثة على الموقع الإلكتروني.

تاسعاً: التحديثات والصيانة والاحتياطات الأمنية

- للشركة إجراء أيّ من التحديثات و/أو الصيانة اللازمة لتطوير أو تحسين أو إصلاح خدمات الموقع في أيّ وقت، ولها إخطار المراجعين بأيّ تحديثات و/أو صيانة تتم على الموقع أو أيّ سبب لتوقف الخدمات.
- للشركة إيقاف استقبال الطلبات و/أو تقييد وصول المراجعين للموقع في حال وجود أيّ صيانة و/أو تحديثات عليه.
- للشركة صلاحية الوصول لبيانات المراجعين المسجلين بما لا يتعارض مع أحكام هذه السياسة، ولها عمل نسخ احتياطي على البيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالمراجعين بما يدعم تنفيذ أعمالها.
- للشركة الحق في منع وصول أي مستخدم غير مرخص له باستخدام الموقع أو الاستفادة من الخدمات، أو في حال تبين لها وجود أيّ حالة قد تؤثر على أمان وحماية الموقع أو بيانات المراجعين.
- تُشعر الشركة المراجع عند علمها بحدوث أيّ تسريب للبيانات الشخصية أو تلفها أو وصول غير مشروع إليها أو في حال وقوع أيّ ضرر على بيانات المراجع يتعارض مع حقوقه أو مصالحه وفقاً للأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

عاشرًا: القوة القاهرة

- القوة القاهرة هي الحدث العام الذي يخرج عن السيطرة الأطراف ولا يمكن توقعه ويستحيل دفعه كما يستحيل تنفيذ التزامات أثناء قيامها، ولا يعزى لتسبب أو خطأ أو إهمال من أحد الأطراف أو أي شخص آخر، ويشمل -على سبيل المثال لا الحصر- الحريق والفيضان والحوادث والحرب والعمليات العسكرية والحظر الاقتصادي.
- لا يُعدّ عدم أداء أي طرف لالتزاماته إخلالاً بهذه السياسة إذا كان هذا العجز ناشئاً عن القوة القاهرة بشرط أن يكون قد اتخذ جميع الاحتياطات اللازمة وبذل العناية، ويلتزم الطرف المتأثر بإبلاغ الطرف الآخر خلال (24) ساعة من تاريخ نشوء القوة القاهرة.

الحادي عشر: تسوية المنازعات:

تخضع هذه السياسة في تفسيرها وتنفيذ أحكامها للأنظمة واللوائح والقرارات السارية في المملكة العربية السعودية، وفي حال حدوث أيّ خلافات أو وجود شكاوى أو بلاغات -لا سمح الله- بشأن تنفيذ، أو صحة، أو بطلان، هذه السياسة، أو ما يتفرع عنها أو يرتبط بها، ويتعدّر تسويته بالطرق الودية؛ فيتم إنهاؤه في المحكمة المختصة في مدينة الرياض.

الثاني عشر: السرية والخصوصية

يلتزم كل من اطلع على هذه السياسة في سبيل تنفيذ بنودها وأحكامها بالسرية والخصوصية في كافة المراسلات والمستندات والأعمال المشتركة والمُشتركة بينهم، أو التي تتطلب طبيعتها الإفصاح عنها، ويشمل ذلك البيانات والمستندات على سبيل المثال لا الحصر.

الثالث عشر: المراسلات والإخطارات والإبلاغات:

- يُقرّ المُراجع بصحة العناوين الرسمية والمدونة في صفحة التسجيل الخاصة فيه، وأن أيّ مراسلة أو إشعار أو إخطار تتم من خلالها منتجة لآثارها، وفي حال غير المُراجع عنوانه، فإنه يلتزم بإخطار الشركة بذلك.
- يجب أن تتم كافة التبليغات والمراسلات الصادرة من الشركة من خلال وسائل التواصل المعتمدة لها إلى العناوين الرسمية المدونة في صفحة التسجيل الخاصة بالمراجع.
- في حال وجود أيّ أسئلة أو استفسارات أو شكاوى، يُمكنكم التواصل معنا على البريد الإلكتروني (info@nayelclinics.com)، ويُساعدنا التجاوب معكم خلال ساعات عملنا الرسمية.

الرابع عشر: الأحكام العامة

- التقويم الميلادي هو التقويم المعتمد في كافة المدد والتواريخ المتعلقة بتنفيذ وتفسير بنود وأحكام هذه السياسة.
- اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في جميع ما يترتب على هذه السياسة من مُراسلات أو تنسيق مع الشركة في سبيل تنفيذ بنودها وأحكامها أو تفسيرها، وتعتبر اللغة العربية اللغة الحاكمة في حال استعمال لغة أخرى.
- تحتفظ الشركة بكافة حقوق الملكية الفكرية بكافة أنواعها في كل البيانات والمعلومات والمستندات والخدمات -على سبيل المثال لا الحصر- طيلة فترة تقديم الخدمة وبعد انتهائها وفقاً لأحكام هذه السياسة والسياسات الأخرى المُعتمدة في منصة الشركة، وللشركة في حال وقوع أيّ ضرر اتخاذ ما يلزم من إجراءات في سبيل حماية حقها من أيّ اعتداء أو انتهاك.
- تحتفظ الشركة وحدها بحقها في النشر أو التسويق لأيّ من منتجاتها أو موقعها دون أيّ تدخل من أيّ طرفٍ كان.

- كل تعديل على هذه السياسة يتم من الشركة يُعتبر جزءًا لا يتجزأ منها وملزمًا لكافة أطرافها وللغير ذوي العلاقة، وللشركة توقيع مُلحق أو أكثر لهذه السياسة.
- في حالة صدور حكم من أيّ جهة قضائية أو قرار من سلطة أخرى مختصة ببطالان أو عدم سريان أو عدم مشروعية أي بند من بنود هذه السياسة، فإن باقي بنود وشروط هذه السياسة تظل صحيحة ونافذة، وتحفظ الشركة بالمطالبة بكافة حقوقها المترتبة عن هذه السياسة.
- تُلغي هذه السياسة كل ما يتعارض مع بنودها وأحكامها قبل قبولها ولو كان موقعًا / موافقًا عليه من الشركة وأي طرفٍ كان.
- يتحمّل المُراجع أيّ ضرائب، أو رسوم، أو متطلبات، أو أعباء مالية عن تقديم الخدمات أو استخدام الموقع بما لا يخالف الشريعة والأنظمة والقوانين السارية في المملكة.
- يُقرّ كل من قبل بنود وأحكام هذه السياسة بصحة توقيعه و/أو تمثيله لأيّ طرف وفي حال ثبوت مُخالفة ذلك يتم الرجوع على الممثل المُخالف وفقًا للمقتضى الشرعي والنظامي.
- اتفق الأطراف على أن الإثبات بينهم حصريًا على الوثائق والمستندات كتابيةً ومن ذلك على سبيل التحديد رسائل البريد الإلكتروني والخطابات المستلمة من الأطراف ذوي العلاقة و/أو ممثلهم استلام صحيح.
- تسري شروط وأحكام هذه السياسة على جميع أطرافها طيلة فترة استعمال الموقع.

الخامس عشر: الإقرار بالاطلاع على كافة بنود وأحكام السياسة

يُقرّ كل من اطلع و/أو أقرّ و/أو وافق وقَبِل بنود وأحكام هذه السياسة على اطلاعه على كافة بنودها وأحكامها ورضاه بما جاء فيها جملة وتفصيلاً.